

التخلي عن العنف أو المقاومة.  
أما حركة حماس من جهتها فقد راهنت على انتصار حزب الله واعتبرت أن انتصاراً كهذا سيؤدي حتماً إلى تقوية موقعها في السلطة، ناهيك عن الدفعة المعنوية التي سيعطيها لخيار المقاومة سواء في السلطة أو في الميدان، وسارعت حماس التي كسبت الرهان إلى التشديد بشكل أكبر على شروطها ومواقفها تجاه حكومة الوحدة الوطنية.

واشترطت حماس أن تكون الحكومة برئاسة برئاستها ومعبرة عن موازين القوى السياسية والحزبية كما أظهرتها الانتخابات التشريعية الأخيرة وكما ترجمت في المجلس التشريعي الراهن.

واضطرت حركة فتح وتحت وطأة المستجدات وبضغط من الحرس القديم إلى الموافقة عملياً على شروط حماس بعد الاعتراض على رئاسة حماس للحكومة مع طرح الأمور الأخرى للتفاوض، وبخاصة تلك المتعلقة بالحصص والبرنامج السياسي للحكومة.

ولزيادة حجم الضغوطات على حركة حماس بعد دخول ربع الساعة الأخير قبل تأليف هذه الحكومة، سارعت حركة فتح إلى تنظيم عشرات التظاهرات تحت لافتة المطالب العيشية والإنسانية فيما عرف بإضراب المعلمين، وهو ما أوحى بوجود تيار آخر داخل حركة فتح يلعب لعبة مكشوفة تسعى لإفشال حكومة الوحدة وذلك عبر إظهار حركة فتح إعلامياً بأنها مع حكومة الوحدة وتدعو لها مما يمنح الحركة مزيداً من القبول الجماهيري، في نفس الوقت الذي يُحرك فيه قطاع الموظفين (الفتحوايين) مع أجهزة الأمن للتصعيد ضد الحكومة لإسقاطها بمعنى آخر، العمل إلى إسقاط الحكومة التي شكلتها حماس بضغط جمهور الموظفين، مع العلم أن معظمهم يؤيدون حركة فتح وفق سياسة التوظيف السابقة بعد شل معظم المؤسسات العامة، وذلك بتدبير وتشجيع من أيد تنسرت وتنتظر بحرصها «شكلاً» على حكومة وحدة وطنية لا يُراد لها الولادة بذرائع وحجج شتى.

بمعنى أن ما تريده هذه الشريحة من فتح هو إحداث انقلاب «أبيض» على الحكومة الفلسطينية الشرعية، حتى لا يتهم البديل بأنه جاء على ظهر دبابه صهيونية أو جاء على موجة الحصار الصهيون أمريكي للشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة.

لكن الكرة الآن هي في ملعب حماس التي لا شك أنها تدرك خيوط اللعبة. وإذا ما تمكنت حماس من إنجاح خيار حكومة الوحدة الوطنية وإبداء مرونة في ذلك، فإن ذلك سيشجع حركة حماس التركيز على بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني، وإعادة الاعتبار للمقاومة المبرمجة على أسس تستطيع من خلالها



## فلسطيني والاشتراطات الخارجية

حكومة وحدة وطنية تضم كافة التنظيمات والفعاليات السياسية وهو ما كان بعد مرور ستة أشهر. وأحد بنود هذه الخطة (الوفاق الوطني) يتضمن إقرار الحكومة بالالتزامات التي تعهدت بها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية. كما تنص الخطة بضم ممثلين عن حماس والجهاد للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كتسوية مؤقتة إلى حين إصلاحها بشكل ديمقراطي. وتؤكد على أن «برنامج الحكومة ينطلق من تأكيد مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية عن إدارة المفاوضات وفقاً للبعد السابع من وثيقة الوفاق الوطني». وتعيد التأكيد على تجديد «التهدئة» كخيار يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني.

وتواكب بدء المشاورات مع اندلاع حرب لبنان الثانية التي راهنت عليها الأطراف الفلسطينية الأساسية لتحسين مواقفها وشروطها التفاوضية، حركة فتح والرئيس محمود عباس تحديداً راهنا على انتصار الدولة العبرية أو على الأقل إضعاف «حزب الله» بما ينعكس سلباً على حماس وحكومتها، ومن هنا جاءت مطالبته بحكومة تكنوقراط برئاسة شخصية مستقلة على أساس برنامج سياسي مختلف جذرياً عن وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني التي يرى عباس أن تعديلات حماس قد أفقدتها محتواها وجدواها، بحيث يتقاطع هذا البرنامج مع الشروط التي يطرحها المجتمع الدولي وأمريكا والدولة العبرية والمتمثلة في ضرورة اعتراف أي حكومة بالدولة العبرية وبالالتفاقيات السابقة الموقعة معها، مع

الممكنة، إضافة إلى موافقة اللجنة التنفيذية ل(م.ت.ف.) في ٨/٢٩ على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وقبل هذا التوجه الإيجابي لحركة فتح، بترحاب من حركة حماس على لسان أكثر من مسؤول وخاصة رئيس الوزراء السيد إسماعيل هنية، الذي أكد في ٨/٢٥ على أن حماس وفتح لم تضعا أية شروط مسبقة لإنجاز حكومة الوحدة الوطنية، مؤكداً على أن الجميع يصر على تشكيل هذه الحكومة.

وكان الموقف الآخر الذي أعلنته اللجنة المركزية لحركة فتح «قد أغلق دائرة الإجماع الوطني على فكرة أو مشروع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية المستندة والمرتكزة إلى وثيقة الوفاق الوطني». وتكمن أهمية الموقف الذي أعلنته أعلى هيئة قيادية لحركة فتح في أنه أوجد لأول مرة على الساحة السياسية الفلسطينية حالة من الإجماع على حكومة الوحدة الوطنية -على أساس وثيقة الوفاق- بعدما تباينت المواقف خلال الفترة الماضية خصوصاً الشهور الستة الأخيرة التي أعقبت الهزة السياسية المتمثلة في الفوز الساحق الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية التي جرت أواخر كانون الثاني/يناير الماضي.

فمنذ تشكيل حكومة حماس، انشغل البيت الفلسطيني بمسألتي الحصار الاقتصادي المعلن من غالبية الدول الذي أدى إلى توقف دفع الرواتب منذ ستة شهور، وما أطلق عليه (وثيقة الأسرى) حيناً ووثيقة الوفاق الوطني حيناً آخر بقصد تشكيل